٢٢٨

وقوله ربما تكره النفوس من الموت له فرجة كحل العقال وقول حسان رب علم اضاعه
عدم المال وجهل غطى عليه النعيم وقول الاخر رب لم ناقص عقله وقد تعجب الناس من شخصه
واخر تحسبه احمقا ويأتيك بالامر من فصه وقال صاحب البرجي ورب امور لا تضرك ضيرة
وللقلب من مخشاتهن وجيب الوجيب الخفقان وقول عدي بن زيد رب مأمول وراج
امله قد ثناه الدهر عن ذاك الامل قالوا والتقليل بها نادر ولهذا الصحيح لانها لانشاء التقليل
على راي الاكثر او لانشاء التكثير عند القائل به ومجرورها نكرة باجماع موصوفة على الاصح
اما كونه نكرة فلان وضعها لتقليل نوع من الجنس كما هو مذهب الاكثر فوجب وقوع النكرة لحصول
معنى الجنس بها دون التعريف اذ لو عرف لوقع التعريف زيادة ضائعة فيما وضعت النكرة
فلتحصيل الافادة بالنوع لان الصفة تخصص الجنس المذكور فلا يقصر بها نوعا فيكون
ما تقتضيه رب من دخولها على نوع من جنس موفرا عليها او قد جوز ابن مالك وقوع مجرورها
نكرة غير موصوفة واستشهد بنحو قولها يا رب قائلة غدا يا لهف ام معاوية وقوله الا رب
مأخوذ باجرام غيره فلا تسأمن هجران من كان مجرما وقوله الا رب مستغفر ولا مال له وعظيم
الفقر وهو ذو نسب ولا دليل في شيء من ذلك لجواز تقدير الموصوف اي واجب رب رجل
وغلامه لانه بتقدير غلام له يحذف رب رجل وزيد لان لا ثانية فيه مثل ذلك التقدير والعلة
التي اقتضته تنقض بعدم جواز رب غلام زيد مع انه بتقدير رب غلام لزيد ولا بد ان يراد
مع وقوعه تابعا وكثيرا ما يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل على انه لا حاجة
الى هذا التاويل في المثال المذكور لان الضمير في غلامه عائد الى نكرة غير مختصة بحكم فهو نكرة
والمضاف اليه كذلك او مضمرا مبهما اي لم يقصد به معين بل المبهم المجهول ذهنا مفرد مذكر
وان انث او ثني او جمع مميزه نقعد ربه رجلا وامراة ورجلين ورجالا ونساء خلافا للكوفية
في طباقه المميز مؤنث في نحو ربها رجلين وامراة وربهن رجالا وربهن نساء والخلاف مبني
على ان هذا الضمير هل هو المقدر في كضمير نعم او هو المذكور والبصريون قالوا بالاول
فلذلك اخروه والكوفيون قالوا بالثاني حيث كان هنا جوابا لسؤال مقدر فاوجبوا مطابقة

الضمير

الضمير المذكور في السؤال المقدر كانه قيل هل من رجل كريم او امراة كريمة او من رجال كرام
من نساء كرام فقيل ربه وربها وربه وربهما وربهم وربهن على حسب المميز لعوده الى ذلك المذكور
في السؤال المقدر قال ابن الحاجب في شرح المفصل وكلا القولين مشكل اما قول البصريين
فيلزمهم جواز رب رجلا كما جاز ربه رجلا اذ لا فرق بينهما واما الكوفيون فيلزمهم ان يجيزوا
ربه وربها وحدها ولا حاجة الى هذا المميز فانه مضمر لتقدم الذكر ويلزمهم ايضا جواز رب
الرجل من طريق الاولى لان المضمر عرف فاذا جاز هذا معه جاز مع المعرفة باللام والاولى
ما قاله البصريون ويجاب عن ذلك بانه لو كان مضمرا اوتي به من غير قصد فلا بد من ان يتقدم
ما يرشد الى المضمر الا ترى انك لو قلت زيد فقيل نعم رجلا كان كلاما مستقيما وان حكم
بان الضمير الذي في نعم مقصود قصد زيد بل مبهم من غير قصد الى المذكور ومع هذا فقد رشد
المذكور المتقدم الى حذف المخصوص الذي هو تفسير له في المعنى وكذلك اذا قلت ربه رجلا
كان الضمير فيه كالضمير في نعم قد تقدم الذكر وكان المتقدم المذكور يرشد الى تخصيص في
المعنى كما ارشد الى المخصوص بالمدح في نعم رجلا زيد وتقديره ان يقول قائل هل من رجل
كريم فيقال ربه رجلا فالمراد برجل رجلا كريما وارشد اليه ما تقدم الذكر ولا يلزم من
ارشاده الى مثل ذلك ان يكون المضمر في ربه لم على ما تقرر في نعم رجلا بعد تقدم ذكره يلي ايضا
كلامه وفعلها الذي يتعلق به وهو الذي يسمونه جواب رب ماض لفظا او معنى لانها التقليل
ما ثبت فلذلك لم يستقر ان يكون الفعل الا ماضيا وجوز ابن مالك كونه مستقبلا استنادا
الى قوله فان اهلك فرب فتى سيبكي علي مهذب رخص البنان وليس بظاهر اذ الكلام في
استقبال الفعل الذي يتعلق به وسيبكي صفة لمجرورها لا فعلها الذي تتعلق هي به محذوف غالبا
لان معناه معلوم كما في قولك زيد في الدار او لانها لا تقع الا جوابا وكان متعلقها معلوما
فاستغني عنه بقرينة ما تقدم كما استغني عن متعلق بسم الله وهو اقرأ او اكل او قوموا وقعد
بقرائن الاحوال هذا في الغالب وقد يظهر كقولك رب رجل صالح لقيت واعلم ان ما اشار
اليه المؤلف من ان رب حرف جر معد للفعل المذكور بعدها مشكل لانهم قالوا عدت رب

Copyright © King Saud University